

جامعة تكريت

كلية الآداب

الدول الكبرى بين عامي 1914-1945

م.م احمد إسماعيل خليل.

فرنسا بين الحربين 1914-1945:

إطالة بسيطة على ما حدث في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى أكدت بما لا يقبل الشك بأنها الأكثر تضحية والأكثر خسارةً سواء من خلال المفاهيم البشرية أو المفاهيم الاقتصادية أو الاجتماعية. كانت خسائر فرنسا لا توصف؛ فبحود مئة مدينة أزيلت من على سطح الأرض، و ٢٦٠٠ بلدة دمرت بشكل جزئي، و ٣٦٠ ألف دار دمرت بشكل كامل، و ٣٦٠ ألف دار دمرت بشكل جزئي، وأصبح ملايين الناس بلا مأوى وشكلوا عبئاً كبيراً على الاقتصاد الفرنسي. ولذلك فإن خسائر فرنسا لا يمكن مقارنتها بخسائر أي دولة أوروبية. قُتل نحو مليون شخص ومثل هذا العدد من الجرحى، ومثله أيضاً من الأسرى. معظم المناجم إما نُسفت أو ألغمت أو دمرت أو أُحرقت. ومن مجموع الفرنسيين البالغ أربعين مليوناً، حمل ثمانية ملايين السلاح بصفة جنود. وكان للجوع وتفشي الأمراض وعدم وجود مأوى للناس

دور كبير جداً لأن شتاء فرنسا بارد جداً. المصانع الفرنسية دمرت بشكل شبه كامل، إذ بلغ

عدد المصانع المدمرة ٤٠٨٤ مصنعا. ولكن الروعة الفرنسية تمثلت في أن معظم

المصانع

الدمرة أُعيد بناؤها، إذ بلغ عدد المصانع التي أُعيد بناؤها ٣٩ مصنعا في سنة

١٩٢٢.

عدد المنشآت المدمرة ٤٢٢ ألف منشأة أُعيد بناء ٣٣٥ ألفاً منها؛ أي إن أكثر من

٩٥% من

المنشآت المدمرة أُعيد بناؤها ولذلك فإن معاناة فرنسا في هذه الحرب هي السبب الرئيس
لاختيارها مقرا لمؤتمرات السلام التي عقدت بوصفها الدولة الأكثر تضحية وخسارة من
بقية
الدول الأوروبية.

وألحقت الحرب العالمية الأولى تلفاً كبيراً بالاقتصاد الفرنسي أثر تأثيراً مباشراً وبارزاً
في هيكل اقتصادها ووضع جذور كثير من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي صاحبت
حتى الحرب العالمية الثانية؛ فالمحافظات الشمالية فقدت نحو نصف سكانها، وانخفض
عدد
العاملين في الزراعة، وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة، وتناقص عدد الحيوانات.
وقد

أنفقت فرنسا ثمانين مليون فرنك من أجل إعادة بناء اقتصادها، وخسرت في الحرب رجلاً
من
كل عشرة رجال.

في مؤتمر فرساي حاول جورج كليمانصو أن يحصل لفرنسا على ضمانات اقتصادية
وسياسية. فعلى المستوى السياسي كانت فرنسا تخشى من انتقام المانيا. وعليه، فإن
مسألة ٣٣

الأمن الفرنسي لم تتحمل الحلول التوفيقية وكان الجواب الشافي لمسألة الأمن الفرنسي هو
أن

تصبح المانيا واهنة. ولكن كيف يتحقق ذلك والمانيا من حيث القوة كانت رغم الحرب
أقوى

مما كانت عليه قبلها؟ فألمانيا لم تشهد عمليات عسكرية كالتى شهدتها فرنسا؛ فقد خرجت

فرنسا من الحرب وعدد سكانها ٣٩ مليون نسمة، في حين كان عدد سكان المانيا
٦٣ مليون

نسمة. يضاف إلى ذلك أن القاعدة الاقتصادية الألمانية كانت أمتن وأنشط من القاعدة
الاقتصادية الفرنسية. ولذلك، طالب الوفد الفرنسي بإبقاء المانيا منزوعة السلاح، وأن
تُقتطع

منها الإلزام واللورين، وأن تكون حدودها بعد نهر الراين الذي تقرر أن يصبح حدودا
طبيعية، وان تدفع المانيا تكاليف إعمار فرنسا.

أما بصدد مسألة التعويضات، فكان هدف فرنسا إضعاف الاقتصاد الألماني ودفع نفقات
بناء الصناعات وإعمار فرنسا. فالخراب في الصناعة كان أفدح مما كان عليه في
الزراعة.

ولما كانت الصناعة الفرنسية تعتمد في الأساس على أسلوب المشروع الصغير، فإن
خسارة

الأيدي العاملة وتناثر هذه الصناعة والتدمير الذي أصابها ألحق أضرارا فادحةً بها. وقد
قُدر

عدد المشاريع المتضررة بمئة ألف مشروع. يضاف إلى ذلك إن المناجم قد أُهملت
وأُغرقت.

ولكي تعوض فرنسا هذه الأضرار طالبت المانيا بتعويضها عن جميع الخسائر. وكانت
موقف

فرنسا هذا قصير النظر؛ فالمسألة لم تكن كم تدفع المانيا، بل كيف تدفع. فمن دون اقتصاد
قوي

لن تستطيع المانيا تلبية طلبات التعويضات ومع هذا، كان عليها أن تدفع التعويضات. ومع
أن

المانيا بدأت تتلكأ بدفع التعويضات إلا أن فرنسا سارت في طريق البناء، وتمكنت بفضل سياسة الإنعاش الاقتصادي من إنشاء صناعات ثقيلة، ولاسيما بعد أن أصبحت مناجم الإلزاب

واللورين لها. وهكذا أصبحت فرنسا خلال بضع سنوات بعد الحرب في مصاف الدول الصناعية الكبرى.

كانت هناك عدة قوى سياسية تتصارع لتسلم السلطة في فرنسا؛ إذ كان هناك تكتل سياسي، وكانت هناك الجبهة الشعبية واليمين المتطرف الذي ضم تشكيلة خطيرة من الناحية

السياسية هدفها خلق دولة عنصرية فاشية والسيطرة على تقاليد السلطة وقمع أي توجه ديمقراطي.

في تشرين الثاني ١٩١٩م جرت أول انتخابات برلمانية فرنسية فاز بها اليمينيون (أي الوسط) وحصلوا على ٤٠٠ مقعد من مجموع ٦١٨، كان ١٤٠ منهم من أغنياء فرنسا. ٣٤